

SIATS Journals

Journal of Human Development and Education for specialized Research

(JHDESR)

Journal home page: http://www.siats.co.uk



مجلة التنمية البشرية والتعليم

للأبحاث التخصصية

العدد 1، المجلد 1، تشرين الأول أكتوبر 2015م.

ISSN: 2462-1730

AN ATTEMPT TO MAP HUMAN DEVELOPMENT IN ALGERIA IN THE FOOTSTEPS OF THE MALAYSIAN EXPERIENCE

محاولة لرسم معالم تنمية بشرية في الجزائر على خطى التجربة الماليزية

الوافي الطيب

مركز الدراسات البيئية والتنمية المستدامة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

جامعة تبسة. الجزائر

louafitayeb@gmail.com

2015



ARTICLE INFO
Article history:
Received 7/7/2015
Received in revised form 7/8/2015
Accepted 15/8/2015
Available online 15/10/2015
Keywords:
Insert keywords for your paper

ملخص الدراسة

حاولت الدراسة تناول حالة التنمية البشرية في الجزائر بشكل موجز محاولة تفسير هذا الوضع، حيث تبين من خلالها أن تحقيق تنمية بشرية حقيقية في الجزائر لا يزال في بداياته، وإن مواجهة التحديات الجسام هي من صنف المشروعات المجتمعية. إذ تعتبر نضال تاريخي الأبعاد يتطلب تعبئة شاملة لطاقة المجتمع وإدارة خلاقة لها بواسطة نظم حكم راشدة تلهم الناس الإبداع والمشاركة الفعالة من خلال إحساس قوى بالانتماء لهذا المشروع البناء. كما حاولت الدراسة البحث عن مجموعة الشروط اللازمة وإن كانت غير كافية بالضرورة، التي يمكن أن تؤدي إلى تنمية بشرية في الجزائر أسوة بالنموذج الماليزي الذي عد رائدا بكل المقاييس الدولية.

الكلمات المفتاحية: التنمية البشرية، التجربة الماليزية، البعد الاجتماعي، الاستثمار البشري، الجزائر

أولا: الإطار العام للدراسة

أ. توطئة

تتمحور التنمية البشرية حول تطوير المقدرة البشرية من خلال سياسات وبرامج اقتصادية واجتماعية، تعزز قدرة الإنسان على تحقيق ذاته ويرتبط مفهوم التنمية في هذا السياق بتنمية الإنسان كهدف ووسيلة، أو بتنمية قدرات الفرد على تلبية حاجاته المادية والمعنوية والاجتماعية، إذ تتركز استراتيجيات تحقيق التنمية البشرية على إحداث تغييرات في البيئة القانونية والمؤسسية التي يعيش في كنفها الفرد البشري. وبإخضاع ريادية التجربة التنموية الماليزية للفحوصات، نجد أن تفسيرها مرده ايلائها أيما عناية بتنمية الفرد فيها، الذي يعد الثروة الحقيقة للأمم.



ب. مشكلة الدراسة

إن أحد الملامح البارزة لتجربة ماليزيا التنموية هي قيامها بتشكيل رؤية خاصة بالتنمية البشرية ساعدتها في وضع سياساتها وبرامجها ومكنتها من تحقيق التكامل بين مختلف أنشطتها و أهدافها التنموية، و قد وفرت الرؤية إطار عمل مرشد و عملت كخارطة طريق لسعي البلاد لتحقيق قفزة تنموية إلى الأمام، و على العكس من ذلك فإن الجزائر كانت تخطط فيما سبق على أسس زمنية قصيرة أو متوسطة الأجل لا تستند إلى رؤية استراتيجية للتنمية البشرية و تحاول الآن و مستقبلا تصحيح ذلك، و قد أدى غياب هذه الرؤية إلى افتقاد المشاركة بين مختلف القطاعات في رسم سياسات التنمية. نتساءل هنا: كيف يمكن للجزائر الاستفادة من هذا النموذج التنموي الماليزي المتمركز أساسا حول النهوض بالعنصر البشري في ظل غياب استراتيجية واضحة المعالم على مستوى الاقتصاد الجزائري لتنمية موارده البشرية إن لم نقل تغييبها أحيانا أخرى؟ هل هو موقف ذلك الطموح إلى استيعاب الدرس والقيام بإضافة لبنات جديدة إلى منجزاته أم أنه موقف المتفرج على التجارب دون تحقيق تلك الاستفادة المرجوة من هذه التجربة الرائدة.

ج. فرضيات الدراسة

اعتمدت الدراسة على فرضيتين أساسيتين لتغطية مختلف جوانب الدراسة وهي:

. إن أحد أهم عوامل نجاح التجربة التنموية الماليزية هو ايلائها بالغ الاهتمام لعاملها البشري؛

– يمكن بناء نموذج للنهوض بالفرد الجزائري أسوة بالنموذج الماليزي.

د. أهمية الدراسة

تكتسي هذه الدراسة أهميتها من خلال محاولة بناء نموذج تنموي في الجزائر بشكل عام بالتركيز على النهوض بالفرد الجزائري أسوة بنموذج رائد على المستوى العالمي وهو النموذج الماليزي، بقديم مجموعة من الشروط اللازمة وإن كانت غير كافية بالضرورة التي يمكن أن تؤدي إلى النهوض بالمجتمع الجزائري.



هـ. منهجية الدراسة

نظرا لطبيعة الدراسة تم اعتماد مختلف المناهج المستخدمة في البحوث والدراسات الاقتصادية والإدارية، حيث تم توظيف كل واحدة منها كلما دعت الحاجة البحثية لذلك. وبشكل عام فقد تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي حين تناول بعض المفاهيم وتحليلها والمرتبطة بالتنمية بشكل عام والتنمية البشرية بشكل خاص في ماليزيا ومفاهيم أخرى ذات علاقة بالموضوع كعلاقة النموذج التنموي الماليزي بالتنمية البشرية في الاسلام، ومن بين الأدوات المنهجية المتبعة أيضا أسلوب دراسة الحالة المطبق عند تناول واقع التنمية البشرية في الجزائر ومحاولة بناء نموذج تنموي خاص بالفرد الجزائري أسوة بالنموذج الماليزي.

ز. **هيكلة الدراسة**

لمعالجة الإشكالية المطروحة، تم اعتماد خطة للبحث تراعي الجوانب المتداخلة والمتشعبة للموضوع وفقا لما يأتي:

- ✓ إطارا عاما للدراسة اشتمل على تقديم عام، مشكلة الدراسة، فرضياتها، أهميتها والمنهجية المتبعة؛
- ✓ قراءة في التجربة التنموية الماليزية؛
- ✓ الاستثمار في العامل البشري في ماليزيا؛
- ✓ محاولة بناء نموذج للنهوض بالفرد الجزائري أسوة بالنموذج الماليزي.

ثانيا: قراءة في التجربة التنموية الماليزية

إن الأزمة المالية التي اجتاحت دول جنوب شرق آسيا سنة 1997، أوجد هذه الاقتصاديات أمام واحدة من أعنف الأزمات الاقتصادية في هذا العصر، وكان هذا حاجزا في طريق نمو هذه الدول. إن السؤال المطروح هاهنا هو كيف استطاعت بعض هذه الدول الخروج من الأزمة وكيف نجحت في إعادة نفسها إلى معترك التنمية.

تعد ماليزيا نموذجا حيا لذلك، حيث أنها ابتكرت أساليب خاصة لعلاج أزمتها دون الأخذ بوصفات مؤسسات بريتون وودز، حيث استطاع اقتصادها الخروج من الأزمة بأقل الأضرار وفي وقت قياسي، وقد جاء ذلك مخيبا لتوقعات الخبراء الذين تنبئوا بعسر حالتها.

1 – عوامل نجاح التجربة التنموية الماليزية: تظافرت مجموعة من العوامل ساعدت على نجاح تجربة ماليزيا في التنمية، وقد حددها المختصون في النقاط التالية[1]:

- ✓ **الاستقرار السياسي والاقتصادي:** تتمتع ماليزيا بمناخ سياسي مميز عن جيرانها والدول النامية بشكل عام، حيث تتميز بتهيئة الظروف الملائمة للإسراع بالتنمية الاقتصادية، وذلك أن ماليزيا لم تتعرض لاستيلاء العسكر على دواليب السلطة، كما أن اتخاذ القرارات يتم إرساؤها بعد سلسلة من المفاوضات المستمرة بين الأحزاب، مما يشير إلى أن نظام الحكم بها ديمقراطي. أضف إلى ذلك تطبيق القواعد الاقتصادية بأسلوب سليم كأحد أهم الأسباب الرئيسية للنجاح، فأداء الاقتصاد الكلي تميز بالاستقرار مما وفر بيئة لنمو المدخرات المحلية و جذب الاستثمارات الخارجية، تخفيف وطأة التضخم و معالجة مشكلة البطالة بعناية فائقة، مع تطور مؤشر سلامة النظام المصرفي، و نذكر هنا التدابير التي اتخذتها الحكومة الماليزية لأجل تحقيق الأهداف السابقة الذكر كالتخصيص الكفء للموارد المتاحة، التركيز على الاستثمارات ذات الإنتاجية العالية و كذا استخدام مزيج من آليات السوق و التدخل الحكومي لضبط الاقتصاد.
- ✓ **التشاركية في التنمية:** لم يتوانى القائمين على إدارة البلاد بتأييد الصفوة الاقتصادية ورجال الأعمال، بل عملوا على الحصول على التأييد الشعبي، مما خلق بذلك التفهم والتأييد من الطبقات المتوسطة والفقيرة للمجتمع، وتكوّن لديهم شعور بالاستفادة الحقيقية من عملية النمو الاقتصادي والسياسات المعلنة في هذا الجانب، الأمر الذي انعكس في تضافر الجهود للخروج من الأزمة.
- ✓ **اعتماد صيغ التمويل الذاتي للاقتصاد:** ذلك من خلال اعتماد ماليزيا بدرجة كبيرة على الموارد الداخلية في توفير رؤوس الأموال اللازمة لتمويل الاستثمارات، حيث بلغ الادخار المحلي الإجمالي نسبة 40 % بين سنتي 1970 و1993. كما زاد الاستثمار المحلي الإجمالي بنسبة 50% خلال نفس الفترة السابقة.
- ✓ **التعامل الحذر مع الاستثمارات الأجنبية:** تعامل الاقتصاد الماليزي بحذر مع الاستثمار الأجنبي المباشر حتى منتصف الثمانينات، ثم سمحت بدخوله لكن وفقا لشروط خاصة وخدمة للاقتصاد الوطني الماليزي.
- ✓ **تنوع البنية الصناعية:** مما يشهد به للاقتصاد الماليزي هو تركيزه على تنويع البنية الاقتصادية وتغطيته لمعظم فروع النشاط الصناعي، وقد كان هذا الأمر كمحصلة لنجاح سياسات التنمية في ماليزيا.



- ✓ **الرؤية المتبصرة والإدارة المتميزة:** عملت حكومة ماليزيا منذ استقلالها على اختيار موظفين مؤهلين لتقلد أعباء إدارية رفيعة المستوى، فاستعانت بفكرة المجالس الاقتصادية والوزارات المتخصصة لإنجاز أهداف محددة وفق اعتمادات مالية مضمونة، وبصفة عامة يمكن وصف الخدمة المدنية الماليزية بأنها تقوم على أساس ديواني مرتب وأهداف واضحة، وفي نفس الوقت تتمتع بدعم سياسي قوي، الأمر الذي يجعلها في خدمة المصالح الوطنية، وذلك من خلال تحديد التوجهات المستقبلية للتنمية الماليزية ورسم خطط محكمة لدفع التنمية الاقتصادية.

2 – تجربة التنمية الماليزية وعلاقتها بالإسلام:

حسب بعض الاقتصاديين فإن التجربة الماليزية كانت إسلامية دون أن يكون هناك وجود لافت لهذا الانتماء، غير أن الدراسات أكدت أن ماليزيا تسودها بعض المناهج الإسلامية في المجال الاقتصادي ، و ذلك من خلال وجود لحركات تامين تعمل وفقا للنهج الإسلامي و وجود بعض الآليات في السوق تعمل كذا وفقا للأصول الإسلامية، و الملفت للانتباه أن ماليزيا تنفرد بوجود صندوق الحج الذي يقوم على جمع مدخرات المشاركين من ذوي الأعمار الصغيرة لتأدية فريضة الحج عند بلوغ سن معينة أثناء ذلك يتم استغلال هذه الأموال و توظيفها في عمليات التنمية على اعتبار أنها مدخرات طويلة المدى.

أما عن تجربة التنمية في ماليزيا ومدى ارتباطها بالإسلام فيرى رئيس الوزراء الماليزي محمد مهاتير، على أن النظام الإسلامي لا يوجد به نموج للتنمية، ولكن توجد بالإسلام مجموعة من القيم والأخلاق يستفاد منها في ترشيد النظام الرأسمالي كحث المسلمين على العمل والإتقان والمساواة والعدل والتكافل الاجتماعي.

ثالثا: الاستثمار في العامل البشري في ماليزيا

إن تحقيق ماليزيا لمعدلات نمو اقتصادية ما هي إلا انعكاس واضح لاستثمارها لعنصرها البشري، حث وفقت في تأصيل نظام تعليمي قوي ساعدها على تلبية حاجتها من قوة العمل الماهرة، كما أن هذا النظام ساهم بفعالية في عملية التحول الاقتصادي الماليزي من اقتصاد زراعي تقليدي إلى اقتصاد صناعي متطور، وظف التعليم كأداة حاسمة لبلوغ مرحلة الاقتصاد المعرفي القائم على تكنولوجيا المعلومات والاتصال. يبدو نجاح السياسة التعليمية الماليزية على وجه الخصوص أساس تحقيق التراكم الكبير للاقتصاد من رأس المال البشري والذي يعد عماد التنمية وجوهرها من خلال إعطاء أولية



للبعد الاجتماعي في بناء النموذج التنموي الماليزي بالدرجة الأولى وكذا الاهتمام المتزايد للسلطات العليا للبلد بالسياسات التعليمية والعلم على تجويدها.

- ✓ **أولوية البعد الاجتماعي في النموذج التنموي الماليزي:** كما أسلفنا الذكر، فقد أعطيت الجوانب الاجتماعية، الإدارية والتعليمية أولوية واهتماما كبيرا من قبل راسمي استراتيجية التنمية في ماليزيا(2).

- **إعادة هيكلة المجتمع:** ذلك من خلال تقوية برامج التوزيع العادل للدخول لأجل مشاركة أكثر توازنا بين الجماعات العرقية المكونة للمجتمع الماليزي مع تبني برنامج محكم لعلاج مشكلة الفقر، حيث ساهم هذا الأخير في تخفيض الآثار السلبية على الأسرة الماليزية، فقد انخفض عدد الأسر التي تعيش تحت خط الفقر من 57 % سنة 1995 إلى 29.4 % سنة 1997، كما يلاحظ في برامج تخفيف حدة الفقر تغطيتها للمناطق الأقل نموا. حيث يعتمد على تقنية المشاريع التي تولد دخولا جديدة، إذ أسهمت هذه المشروعات بإيجابية في زيادة متوسط دخل الأسر الشهري من 2008 إلى 2607 رنجيت ماليزي بين سنتي 1995 و1997. وبذلك تم خفض معدلات الفقر المدقع إلى أقل من 1 % سنة 2005، كما تم تبني فكرة إعادة هيكلة التوزيع الوظيفي بين الأعراق والولايات بهدف بناء مجتمع موحد.

- **تنمية وتطوير الموارد البشرية:** قدر عدد سكان ماليزيا بحوالي 25 مليون نسمة عام 2004 بمعدل نمو سنوي يبلغ 2%، حوالي 62,1 % من جملة السكان تتراوح أعمارهم بين 15 - 64 سنة والتي تعد سن العمل، وارتفعت نسبة سكان المدن من 56,5% في 1995 إلى 59,1% سنة 1998، وذلك بسبب التحول الصناعي وسياسات تحديث الريف. قدرت قوة العمل بحوالي تسعة ملايين نسمة سنة 2003، تشكل العمالة الأجنبية حوالي مليون شخص معظمهم من دول الجوار، ومجال استخدامهم في الصناعة وأعمال البناء والزراعة وتشير معدلات البطالة إلى زيادة ربما تعزى إلى الأزمة المالية لسنة 1997، حيث ارتفعت إلى 3.9% في 1998، بينما كانت 2.6% في 1996. وبلغت حوالي 3.5% في 2000. هناك اهتمام ملحوظ بتنمية القوى البشرية من خلال التأهيل والتدريب والتعليم، وخلال سنوات الخطة رُصد حوالي مليار ونصف رنجيت ماليزي لتمويل مشروعات الصندوق القومي للتعليم العالي، بجانب اعتماد صندوق تنمية الموارد البشرية وقروض صندوق التدريب التي تصل إلى عدة مليارات. وعموما فقد تبنت الحومة الماليزية السياسات التالية لتنمية مواردها البشرية:

  - زيادة عرض قوة العمل الماهرة لسد حاجيات قطاع الصناعة؛



- تحسين وتسهيل فرص التعليم بمستوياته المختلفة من أجل زيادة الدخول وتحسين نوعية الحياة؛
- تقليل الاعتماد على العمالة الأجنبية؛
- تعزيز وتحسين نظم الأجور وربطها بالإنتاجية والعمل.

✓ سياسة التعليم في ماليزيا

أولت الحكومة الماليزية عناية خاصة بالتعليم خاصة الأساسي والفني منه، حيث خصصت اعتمادات مالية هامة للمجال العلمي والتقني، كما تم دعم المجالات الإنسانية عن طريق القطاع الخاص إذ تم استقدام خبرات أجنبية في كافة مستويات التعليم العالي والتقني تلبية لاحتياجات سوق العمل المحلي مما ساهم في رفع قوة العمل التي أصبحت تمثل ورقة رابحة للاقتصاد الماليزي. ويمكن تحديد صيغ دعم التعليم الذي انتهجته الحكومة الماليزية من خلال جملة الاستراتيجيات نوردها تباعا كما يلي[3]:

- **مجانية التعليم الأساسي**: حرصت الحكومة الماليزية منذ أن حصلت على استقلالها سنة 1957 على تقديم خدمات التعليم الأساسي مجانا و المحددة مدته بـ 11 سنة، إذ بلغ دعم الحكومة لقطاع التعليم 20.4 % من الموازنة العامة للدولة سنويا سنة 1995.كان نتاج هذا الاستثمار السخي أن بلغ عدد الذين يعرفون القراءة و الكتابة سنة 2000 إلى 93.8 % من إجمالي السكان مقارنة بـ 53 % سنة 1970، تعد هذه النسبة من أعلى النسب في العالم، إضافة إلى أن 99 % من الأطفال الذين بلغوا سن العاشرة قيدت أسماؤهم بالمدارس و أن 92 % من تلامذة المدارس الابتدائية قد انتقلوا إلى الدراسة في المرحلة الثانوية.

إيمانا منها بالدور الذي يلعبه التعليم باللحاق بالتطور الرقمي والوصول لمرحلة تجسيد اقتصاد المعرفة، فقد رفعت الحكومة الماليزية نفقات التعليم من 9.6 مليار رنجيت (01 دولار = 3.8 رنجيت) في سنة 2001 مقارنة بـ 7 مليار رنجيت سنة 2000، أنفق المبلغ في بناء مدارس جديدة ومعامل للعلوم والكمبيوتر والمدارس الفنية، كما تم منح قروض لمواصلة التعليم العالي داخل وخارج البلاد لذوي الحاجة.

- **توجيه التعليم لخدمة الأهداف الوطنية**: يركز التعليم في المرحلة الابتدائية على تعليم التلاميذ القراءة والكتابة والإلمام بالمعارف الأساسية في الحساب والعلوم. حيث تبد أ من سن السادسة من عمر الطفل وتستمر ست سنوات. تتبع المدارس الابتدائية المنهاج الحكومي للتعليم، ويجرى فيها امتحانان، الأول في السنة الثالثة والآخر في السنة السادسة



لتقييم أداء التلاميذ. أما مدارس المرحلة الثانوية فتقدم تعليمًا شاملاً، حيث يشمل المقرر الدراسي كثيرًا من المواد الدراسية مثل العلوم والآداب والمجالات المهنية والفنية التي تتيح للطلاب فرصة تنمية وصقل مهاراتهم. تمر المرحلة الثانوية أولا بالمدارس الثانوية الصغرى وثانيًا المدارس الثانوية العليا.

تعقد المدارس الثانوية الصغرى امتحانًا في السنة الثالثة، ويتم بعده انتقال الطلاب إلى مرحلة أكثر تخصصًا تعتمد على رغبة وأداء الطالب معًا، ويعاد تقييم الطلاب في السنة الخامسة أيضًا عبر امتحان شهادة التعليم الماليزية وفي مستوى الثانوية العليا يوجه الطالب إلى تحصيل المزيد من مواد التخصص لا سيما التعليم الفني والمهني. كما أن هناك العديد من المدارس الفنية والمهنية الثانوية التي تعتبر خطوة مبكرة لتدريب الطالب بمهارات العمل اللازمة، وبعض المدارس الثانوية تجري امتحانات عامة يتحصل بموجبها الطالب على الشهادة الماليزية الثانوية التي تؤهل الطلاب للخروج إلى سوق العمل. أما المستوى السادس من المرحلة الثانوية فهو يهيئ الطلاب للدخول مباشرة إلى الجامعات المحلية والأجنبية.

- **مسايرة المنظومة التعليمية الماليزية للتطورات التكنولوجية**: تجاوبا مع عصر التقنية في مجال الاتصالات والمعلومات، عملت الحكومة الماليزية على إعادة تصنيف المدارس الحكومية بالاتجاه نحو إقامة العديد مما يعرف بالمدارس الذكية التي تتوفر فيها مواد دراسية تساعد الطلاب على تطوير مهاراتهم واستيعاب التقنية الجديدة. ومن المواد التي يتم الاعتناء بها في المدارس الذكية أنظمة التصنيع الذكية وشبكات الاتصال ونظم استخدام الطاقة غير الملوثة وأنظمة النقل الذكية. فالمدرسة الذكية هي مؤسسة تعليمية تم ابتداعها على أساس تطبيقات تدريس وإدارة جديدة تساعد التلاميذ على اللحاق بعصر المعلومات.
- **الربط بين التعليم وأنشطة البحث العلمي**: قامت الحكومة الماليزية بتأسيس قاعدة لشبكة المعلومات في المؤسسات الجامعية وإمدادها بموارد المعرفة والبنية التحتية الأساسية. كما تدعم الحكومة جهود الأبحاث العلمية في الجامعات بواسطة مؤسسة تطوير التقنية الماليزية، وهي مؤسسة تشجع الروابط بين الشركات والباحثين والمؤسسات المالية والتقنيين من أجل استخدام أنشطة البحث الجامعية لأغراض تجارية. وما يجب ذكره هنا هو توافر العديد من مراكز التقنية في ماليزيا و التي تهدف إلى إيجاد قنوات تعاون بين الأعمال العلمية والمصانع بقصد تطبيق المصانع لأبحاث الأكاديميين في الجامعات والمصانع وتوفير الموارد الضرورية لإنجاز أعمال بحثية تطبيقية. يجب أن لا نغفل دور المجلس القومي للبحوث العلمية والتطوير في رعاية المؤسسات البحثية وتقوية العلاقة بين مراكز البحوث والجامعات من أجل تحقيق التنمية المنشودة.



- **انفتاح المنظومة التعليمية في ماليزيا على الأنظمة التعليمية المتطورة:** مما يذكر من محاسن لنظام التعليم في ماليزيا أنه يتجه نحو الانفتاح على النظم الغربية والتوسع في استعمال اللغة الإنجليزية كلغة للتعليم. حيث يلعب القطاع الخاص دورًا أساسيًا في التركيز على جودة التعليم وإتباع المعايير العالمية من ناحية المناهج والتخصصات العلمية، وتوجد بعض فروع الجامعات الاسترالية والبريطانية. وهناك حوالي 415 معهدا وكلية جامعية خاصة تقدم دراسات جامعية وبرامج توأمة مع جامعات في الخارج، وتوفر إجازات مهنية ومتوسطة، كما تتيح الفرص للطلاب الماليزيين لمواصلة دراستهم في الجامعات الأجنبية.
- **الاهتمام المتزايد بتعليم المرأة:** نالت المرأة الماليزية حظها من التعليم كالرجل، وتشير بيانات وزارة التعليم الماليزية إلى زيادة حصتها في قطاع التعليم، ويعود ذلك إلى اهتمام الدولة بتعليم الفتيات، إلى جانب أن نسبة الإناث بين السكان كبيرة، ومشاركتهن في قوة العمل تكاد تقترب من مساهمة الذكور. كما يجب نشير إلى أن الحكومة الماليزية تقدم قروضًا بدون فوائد لتمكين الآباء من إرسال بناتهم إلى المدارس وتوفير مستلزمات المدرسة، كما يمنح للفقراء مساعدات مجانية.

رابعا: محاولة بناء نموذج للنهوض بالفرد الجزائري أسوة بالنموذج الماليزي

إن المتأمل في تجربة ماليزيا التنموية يجدها غير بعيدة عنا في الأصل، فتلك الدولة التي قطعت على نفسها التزامات تجاه تجميع رأس المال البشري وتحويله إلى طاقة وميزة تنافسية عالية تم توجيهها إلى استثمارات عالية الإنتاجية، كان مبعثه إيمانها بأن سر نهضتها ونموها يكمن في تنمية عقول أبنائها وسواعدهم. وقد كان من ثمار ذلك أن حقق اقتصاد تلك الدولة معدلات متسارعة من النمو فاقت أكثر البلدان تقدما. وأصبحت مثلا يحتذى به لكل من أراد أن يلحق بركب التقدم. وحتى عندما تعرض البلد لأزمة مالية كبيرة خلال السنوات الماضية استطاع أن يسترد عافيته بسرعة فاقت التوقعات، وهو ما أرجعه الخبراء إلى الثروة البشرية التي تمتلكها تلك الدولة، وما تتمتع به من جودة وكفاءة عالية. وعليه فان التنمية البشرية العربية يجب ألا تنتهي عند تكوين القدرات البشرية، بل أن تمتد إلى أبعد من ذلك حيث الانتفاع بها سواء في مجال العمل من خلال توفر فرص الإبداع وضمان حقوق الإنسان أو المساهمة الفاعلة في النشاطات الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية أسوة بالنموذج التنموي البشري الماليزي.



- ✓ **قراءة متبصرة في واقع التنمية البشرية في الجزائر**: يمكن الخروج بالأحكام الموالية من خلال القراءة المبصرة لواقع التنمية البشرية في الدول العربية بشكل عام وفي الجزائر تحديدا(4):

– أن هناك الكثير من الأجهزة والقليل من المؤسسات؛

– الكثير من متزعمي التمثيل الاجتماعي والقليل من التمثيل الحقيقي؛

– الكثير من النظريات والرؤى والقليل من النظر والتبصر؛

– الكثير ممن يتشدقون بالوطنية والقليل من المواطنة؛

– ترسانة من التشريعات والقوانين والقليل جدا من التطبيق؛

– الكثير من العقائد والقليل جدا من الإيمان.

- ✓ **تحديات التنمية البشرية في الجزائر**: إن الموارد المالية لا تكفي إذا لم يرافقها إصلاح في الحكم، بما في ذلك المساواة في توزيع الثروات والخدمات والمساءلة، وعموما يجب اتخاذ تدابير إضافية تشمل الدول العربية لتحقيق أهداف القضاء على الفقر والمساواة بين الجنسين والاستدامة البيئية، ولبناء شراكات استراتيجية على الصعيدين الإقليمي والعالمي، وصياغة سياسات اجتماعية واقتصادية فعالة. تواجه الجزائر فجوة كبيرة في المعرفة تستلزم وضع استراتيجيات سليمة لتحقيق التكامل بين استيعاب المعرفة واكتسابها ونشرها، كما يلزم إيجاد صلات واضحة تربط المبدعين والباحثين ومحللي السياسات مع المنتجين أو صانعي القرارات. ورغم أن الجزائر ينفق على التعليم نسبة من الناتج المحلي الإجمالي أعلى مما تنفقه أي منطقة أخرى في العالم النامي، ظلت هناك أمور يتعين الالتفات إليها مثل ضمان تعليم أساسي شامل عالي الجودة، بدون تضحية الكيف على حساب الكم، وتقوية التعليم العالي لا سيما في العلوم المختلفة والهندسة، والقضاء أصلا على الأمية.

إن نظام التعليم الحالي في الجزائر لا يشجع على التقدم فقد اتسعت الفجوة بين الجزائر والعالم المتقدم وازدادت هجرة العقول الجزائرية إلى الخارج مما يتطلب ضرورة الاهتمام بالعقول العربية المهاجرة والنظر في أسباب وجودها ونجاحها بالخارج وتوفير الإمكانات اللازمة لاستقطاب هذه العقول حتى تتمكن الدول العربية من اللحاق بركب التكنولوجيا.

- ✓ **النموذج الماليزي في التنمية البشرية كدليل عمل قابل للتطبيق في الجزائر**: تمثل التجربة الماليزية في التنمية البشرية نموذجا يحتذى، فلا يمكن للاقتصاد الجزائري أن ينمو إلا بتكثيف الاستثمار في قطاع البشر، الذي أصبح أحد أهم عناصر العملية الإنتاجية في عصر تعد فيه المعلومات و التكنولوجيا هي المدخل الرئيسي



للاقتصاد القوي، وعليه يمكن أن نصوغ المحاور الأساسية المرتبطة بتنمية المورد البشري في الجزائر أسوة بالنموذج الماليزي، و التي يجب توظيفها لتفي بمتطلبات التحول السريع نحو التصنيع و اقتصاد المعرفة، و ذلك من خلال انتهاج السياسات التالية :

- **امتلاك المهارات التدريبية وتنميتها:** ذلك من خلال اكتساب المهارات وإتاحتها لكل شخص مع إمكانية توريثها عبر الأجيال، وقد أقامت ماليزيا البنية الصحيحة لإخراجها واستغلالها. فرض تحول المجتمع الماليزي من مجتمع زراعي إلى مجتمع صناعي تبني العامل الماليزي قيما ثقافية تناسب المجتمع الجديد الذي يعمل فيه حتى يمكنه التكيف على المعيشة الحضرية ضرورة امتلاك "المهارات التدريبية" وتنميتها، مع الأخذ في الحسبان أن إمكانية اكتساب المهارات متاحة لكل شخص وفي أي مجتمع، وأنه يمكن أن نرث المهارات، لكنها تحتاج فقط إلى البيئة الصحيحة لإخراجها واستغلالها. وهذا ما يحدث عندما يهاجر العامل من بيئة ريفية خالية إلى حد ما من ضغوط العمل إلى بيئة صناعية يتم فيها التقيد بتسليم المنتج في الوقت المحدد، الأمر الذي يفرض على العامل تبني قيم ثقافية تناسب المجتمع الجديد الذي يعمل فيه حتى يمكنه التكيف مع المعيشة الحضرية وامتلاك المهارات وأخلاقيات العمل الجديد. وهنا يبرز دور التدريب في تنمية الموارد البشرية صورة صحيحة.
- **التدريب والتكوين المتخصصين:** إن تدريب القوى العاملة أمر حتمي وضروري، فاكتساب العامل العربي المهارات الأساسية قد يكون كافياً في أغلب الأحيان للصناعات ذات العمالة الكثيفة، ولكن هناك دائماً حاجة إلى "التدريب المتخصص" في الصناعات المعقدة لتأهيل عمال ذوي مهارات نوعية تناسب الأعمال الموكلة إليهم، فأي عامل يمكنه إنتاج أي سلعة معقدة إذا عرف العمل التخصصي الذي سيؤديه والسلسلة التي يجب أن يتبعها في العمل ولابد أن يدرك العامل أن الوظائف الأكثر تعقيداً هي التي يشتد الطلب عليها وتزيد معها القيمة المضافة. وهذا بالفعل ما حدث للعمال الماليزيين الذين تتهافت الشركات الكبرى متعددة الجنسيات على تصاميمهم لتقديم منتجات جديدة للسوق العالمية، وعليه فعلى الدولة الجزائرية أن تتبنى هذا الطرح فيما يخص تأهيل اليد العاملة الجزائرية.
- **ضرورة انفتاح الفرد الجزائري على الثقافات الأخرى:** ذلك عن طريق تعلم اللغات وخاصة اللغات الحية كأساس للمتدرب والمدرب حتى يمكن التواصل مع المستثمرين، على أن يتم ذلك بالتوازي مع تطوير المناهج التعليمية



وإعدادها بصورة تتفاعل مع الجديد في الصناعة والتقنية، وهذا ما يجعل الموارد البشرية في الجزائر مؤهلة وقادرة على إنجاز أي مشروع صناعي، وعليه تصبح الدولة صناعية وتصير السوق هي عامل الحسم الوحيد.

- **تحديد معايير صارمة لانتقاء المسؤولين عن مراكز اتخاذ القرار**: إن التركيز على انتقاء المديرين هو سبب نجاح أو تراجع أي صناعة تعتمد أساساً على مهارات المديرين، فهم الذين يقع على عاتقهم ضمان استمرار انخفاض تكلفة المنتج مع المحافظة على جودته. ولقد استفادت التجربة الماليزية في هذا الشأن من نظيرتها التجربة اليابانية، وعلى الجزائـر أن تحذو هذا الحذو أو أن تقتبس من التجربة ما يتلاءم مع وضعها، ونشير هنا أن ماليزيا قد عملت على محاكاة الطرق التي ابتكرها اليابانيون في هذا الشأن من خلال تطبيق برامج التسليم في الوقت المحدد والتحكم في الجودة والأخذ باقتراحات العمال، إضافة إلى ترسيخ الثقافة الصحيحة للعمل.

خاتمـــــة:

بينت الدراسة أن مسألة تحقيق تنمية بشرية كفؤة في الجزائر في ظل وفرة مواردها المالية النسبية، لم تحظى بالاهتمام بالقدر الكافي وعليه تم التأكيد على أهمية الاقتباس من النماذج التنموية البشرية الرائدة، وتم اعتماد النموذج الماليزي بحكم تفرده بجملة خصائص، حيث توصف التجربة التنموية الماليزية على أنها تجربة ناجحة إلى حد بعيد مع مبادئ وأسس الاقتصاد الإسلامي، وبحكم اهتمامها بتحقيق التنمية الشاملة لكل المظـاهر الاقتصاديـة والاجتماعيـة فتم اعتمادها كأساس لبناء نموذج تنمية بشرية في الجزائر.

توصلت الدراسة إلى أن تحقيق التنمية البشرية المنشودة في الجزائر مرهونة بتحقيق المتطلبات التالية:

- ❖ تطبيق سياسة متكاملة للحد من الفقر ورفع مستوى التأهيل المهني والتعليم العام والفني وإيجاد فرص عمل مناسبة للمواطن الجزائري؛
- ❖ ترشيد وحسن استغلال الثروات المتاحة وتعزيز التكافل الاجتماعي، وتعزيز دور القطاع الخاص والمجتمع المدني في وضع وتنفيذ برامج التنمية البشرية المستدامة؛
- ❖ ايلاء التنمية البشرية اهتمام أكبر في الجزائر من خلال تعزيز السياسات الوطنية والإقليمية التي تهتم بصحة الإنسان ورعاية الطفولة والأمومة والشيخوخة وذوي الاحتياجات الخاصة، وذلك للمحافظة على التماسك الأسري؛



- ❖ تطوير مناهج التربية والتعليم في مختلف المراحل ودعم مراكز البحث العلمي والتقني، ورفع مستوى الوعي والثقافة والتدريب.
- ❖ إن مشكلة التنمية البشرية في الجزائر هي مشكلة دولة، فلذا يجب على السلطات العليا في الجزائر من حكومة وبرلمان، البحث عن الطرق والميكانيزمات التي من شأنها بعث تنمية بشرية في الجزائر تكون قاطرة للتطور والنمو في شتى نواحي الاقتصاد الوطني.

الهوامش والمراجع:

1- أنظر في ذلك كل من:
- عبد الحافظ الصاوي، قراءة في تجربة التنمية بماليزيا، مجلة الوعي الإسلامي، العدد: 451، الشهر: 05، السنة الثالثة : 03، الموقع الالكتروني: www.alwai..com.
- تقرير التنمية البشرية الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لسنة 2001.

2-أنظر في ذلك كل من:
- تقرير التنمية البشرية الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لسنة 2001.
- محمد شريف بشير، استثمار البشر في ماليزيا، 2005/05/25، الموقع الالكتروني: www.islamonline.net.
- صهيب جاسم، ماليزيا: الأولوية للأبعاد الاجتماعية، 2001/05/28، الموقع الالكتروني: www.islamonline.net

3- أنظر في ذلك كل من:
- تقرير التنمية البشرية الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لسنة 2001.
- محمد شريف بشير، استثمار البشر في ماليزيا، 2005/05/25، الموقع الالكتروني : www.islamonline.net.
- صهيب جاسم، ماليزيا: الأولوية للأبعاد الاجتماعية، 2001/05/28، الموقع الالكتروني: www.islamonline.net

4- تقرير حول الإدارة الرشيدة لخدمة التنمية في الدول العربية، البحر الميت، الأردن، فيفري 2005، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ص: 10.

